العلاقات المدنية-العسكرية: قراءة في النموذج الصيني
Civil-Military Relations: A Reading in the Chinese Model

فاروق العربي الحواس كعبوش
جامعة الجزائر 3. جامعة الجزائر 3.
مخبر البحوث الاستراتيجية حول السياسة الخارجية
الجزائرية نحو محيطها الجيو-سياسي
farouklarbi123@gmail.com kelhauoas@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/04/13 ؛ تاريخ القبول :2022/12/06 ؛ تاريخ النشر:ديسمبر2022

ملخص:

لعبت المؤسسة العسكرية أدوارا محورية في مسار تشكل النظام السياسي الصيني، لذا يعد جيش التحرير الشعبي الصيني أحد الأركان الثلاثة للنظام السياسي، إلى جانب الحزب وجهاز الدولة، ومع هذا فإن تحولات الساحة السياسية وكذا التحولات داخل المؤسسة العسكرية، تطرح تساؤلات حول الوضع الحقيقي للمؤسسة العسكرية.

الكلمات المفتاحية: الصين؛ الجيش؛ الحزب الشيوعي؛ النظام السياسي.

Abstract:

The military institution has played pivotal roles in the path of building the political system, so the PLA is one of the three pillars of the Chinese political system, alongside the party and the state apparatus, and yet the political transformations as well as the shifts within the military institution, raise questions about the real situation of this institution.

Keywords: China; Army; Communist Party; Political System.

المؤلف المرسل: فاروق العربي

مقدمة:

تعدّ العلاقات المدنية العسكرية من أهم المواضيع المرتبطة بمفاهيم التحديث السياسي، التنمية السياسية وبناء الدولة الوطنية وغيرها من الأدبيات، والتي حازت على قسط معتبر من الاهتمام في ميدان علم الاجتماع وكذا علم السياسة؛ ولعلّ علم الاجتماع السياسي كان بمثابة الحقل الأمثل لتناول هكذا ظواهر، والأبعد من هذا، تفرع عن هذا الحقل حقلا معرفيا آخر متناهي الدقّة وهو علم الاجتماع العسكري Military Sosiology -Sociologie Militair، كون ظواهر من هذا القبيل تتقاطع فيها عديد التخصصات والتي تحاول من خلال مقاربات متنوعة تفسير الظاهرة طالما أنها أولا وأخيرا تعتبر ظاهرة اجتماعية.

شكّلت ثنائية الحزب والجيش، على مر تاريخ الصين الحديث، الملامح العامة للنظام السياسي الصيني، بتوجهاتها الداخلية والخارجية، فالحزب الشيوعي الصيني هو الّذي أسّس الجيش وأنشأ آليات الرقابة عليه لضمان ولاءه، في المقابل تغلغلت المؤسسة العسكرية منذ تشكيلها في أجهزة الحزب وهيئات صنع القرار في البلاد، وقد شهدت هذه العلاقة العديد من التحولات كجزء من التغيرات التي عرفتها البنية الداخلية للصين سواء على مستوى السلطة السياسية، أو داخل المؤسسة العسكرية، وحتى على مستوى المجتمع الصيني، وكذا التغيرات الخارجية؛ على هذا النحو تُطرح **الإشكالية** التالية:

-كيف تتمظهر العلاقات المدنية العسكرية بجمهورية الصين الشعبية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية بعض التساؤلات منها:

-ما هي أهم المقاربات النظرية المفسّرة لظاهرة العلاقات المدنية العسكرية؟

-ما هي أهم محددات العلاقات المدنية العسكرية وأهم مخرجاتها في المنتظم السياسي الصيني؟

أهمية البحث:

يرصد هذا الاجتهاد العلمي تجليات العلاقات المدنية العسكرية في الحالة الصينية، بالاستناد على أسس معرفية وأطر نظرية يستند عليها التحليل في الجانب التطبيقي، خاصة وأن الموضوع يقع في تقاطع عدد من مجالات البحث العلمي، فأهمية مثل هكذا دراسة ترتبط بأهمية الموضوع في حد ذاته وكذا في أهمية حالة الدراسة (الصين) التي أصبحت محل اهتمام عالمي، لما تتمتع به من خصوصية تساهم في إثراء النقاشات العلمية وتقديم متغيرات بحثية جديرة بالبحث والتحليل؛ كما أن تحليل شكل العلاقة بين المؤسستين العسكرية والمدنية سيساهم في فهم تفاعلات النظام السياسي الصيني، بل وحتى مسار اللعبة السياسية واتجاهاتها المستقبلية. أما عن الأهمية النظرية للدراسة،

فتكمن في قلة الدراسات باللغة العربية التي تناولت جدلية العلاقات المدنية العسكرية في النموذج الصيني بالدراسة والتحليل.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- توضيح كيفية خضوع الجيش للسلطة المدنية دون أن يتحول إلى أداة قمعية في يدها أو أداة تسلط عليها.
2- المساهمة في إثراء البحث العلمي في مجال الدراسات الآسيوية وكذا الدراسات المتعلقة بموضوع العلاقات المدنية العسكرية.
3- محاولة رصد أبعاد وحدود العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمدنية في الصين.

الدراسات السابقة:

الدراسة استمرار لمجموعة من الدراسات والبحوث العلمية، سواءً باللغة العربية أو الأجنبية، التي اجتهد في انجازها مجموعة من الباحثين والأكاديميين، فلا يكاد يوجد بحث علمي دون دراسات سابقة يستند عليها الباحث كون العلم محصلة تراكم للفكر الإنساني، وقد ورد في هذا الموضوع عدد من الدراسات والأبحاث، منها:

1. نادية حلمي، "تدخل الجيش في الحياة السياسية بين الخبرتين الصينية والمصرية"، **شؤون الأوسط**. ع. 146 (أيلول 2013)، ص ص. 79-104.

تناولت الباحثة الموضوع عبر دراسة نظرية حول الظاهرة العسكرية واتجاهات العلاقات المدنية العسكرية، وتمحور الجانب التطبيقي حول الخبرتين الصينية والمصرية بتحليل تجليات وأبعاد الظاهرة، ومستوى التداخل بين العسكري والمدني في الحياة السياسية للبلدين، إلا أن تبني حالتين لم يساهم في الإحاطة بمختلف أبعاد الظاهرة والتوصل إلى حدودها في النموذج الصيني، خاصة بالتركّيز على خبرة أحداث تيان آن مان، وبالتالي لم تتطرق إلى التحولات البنيوية التي مسّت المؤسسة العسكرية الصينية وكذا تأثير التحولات التي أعقبت تلك الأحداث.

2. Ellis Joffe, Party-Army Relations in China: Retrospect and Prospect, in David Shambaugh (ed.), China's Military in Transition, (Oxford, Clarendon Press, 1997)

سعى إليس جوف لدراسة الأنماط الأساسية للظاهرة، التي تميزت بالتداخل بين السياسي والعسكري نظرا للظروف التي شهدتها البلاد، مع البحث في احترافية ومسار تحديث جيش التحرير الشعبي وتأكيد رقابة وسيطرة السياسي على العسكري، وبالاستناد على هذه الأبعاد طرح إليس تصورا

مستقبليا توقع فيه حقبة جديدة يكون فيها تحول في بنية السلطة في الصين بما يؤثر على قبضة الحزب على الجيش؛ مع ذلك فإن تحولات الحياة المدنية في الصين وكذا التحولات التي مسّت المؤسسة العسكرية تستدعي دراسة تحليلية تحيط بتلك الجوانب وفهم كيفية تأثيرها على الظاهرة محل الدراسة.

3. Michael Kiselycznyk and Phillip C. Saunders, Civil-Military Relations in China: Assessing the PLA's Role in Elite Politics. **China Strategic Perspectives,** No. 2, (Washington D.C.: National Defense University Press (Institute for National Strategic Studies), August 2010).

تطرق الباحثان في دراستهما إلى مسألة الولاء السياسي للجيش من خلال مراجعة الأدبيات المنشورة في هذا المجال، وذلك لتحديد التغييرات الرئيسية التي أثّرت على دور الجيش في سياسة النخبة الصينية. مع التطرق لحالات تترجم دور الجيش الصيني في سياسات النخبة المدنية، وتختتم بوضع عدد من التنبؤات حول تأثير احترافية جيش التحرير الشعبي الصيني على رؤيته لقضايا السياستين الداخلية والخارجية؛ مع الإقرار بأهمية الدراسة إلا أن تركيزها على دور الجيش جاء على حساب البحث في جهود النخبة السياسية لضمان استمرارية ولاء البندقية للعمل السياسي.

تقسيم الدراسة:

تأسيسا على ما سبق، تحاول هذه الورقة البحثية فحص ظاهرة العلاقات المدنية العسكرية من زاويتين رئيسيتين، بدأً من زاوية المقاربات النظرية المفسرة لهذه الظاهرة، حيث خصّص القسم الأول من الدراسة لمناقشة العلاقات المدنية العسكرية في أبعادها المعرفية والنظرية، وذلك لوضع أرضية يستند عليها التحليل في القسم التطبيقي، في حين جاء القسم الثاني من الدراسة ليتناول الظاهرة من زاوية أنموذجية من خلال إبراز تجليات الظاهرة في أنموذج جمهورية الصين الشعبية، سعيا لفهم خصوصية هذه العلاقة ومحركاتها، بما قد يسمح لنا أن نضع نتيجة عامة.

1- الأبعاد النظرية للعلاقات المدنية العسكرية

على الرغم من أن تسليط الضوء على العلاقات المدنية العسكرية من الناحية الأكاديمية يعد حديث نسبيا، إلا أن هذه العلاقات بحد ذاتها تمتد إلى عمق التاريخ الإنساني الحافل بالصراع حول السلطة وكذا بالتداخل في أنماط الحكم التي طالما كانت سجالا بين قوى "مدنية" إن جاز لنا التعبير على ذلك النحو وبيّن قوى "العسكر".

1-1 التطور المعرفي لظاهرة العلاقات المدنية-العسكرية

لربما كان الربع الأول من القرن الماضي هو فاتحة البحث والدراسة لظاهرة العلاقات المدنية العسكرية بالنظر لبروز أنظمة شمولية تراوحت بين الحكم المدني-العسكري، وقد كانت الخاصية الأساسية لتلك الأنظمة هي عسكرة المجتمعات، على غرار النموذجين الياباني والألماني خلال الحربين العالميتين، لاسيما الثانية.

1-1-1 التأسيس المعرفي لظاهرة العلاقات المدنية العسكرية

يؤكد عدد من الباحثين المهتمين بهذا الحقل أن كتابات صامويل هنتنغتون S. Hintington لاسيما مؤلفه المعنون: " الجندي ورجل الدولة The Solider And The State Man كانت منطلقا للبحث في حيثيات هاته الظاهرة، وعلى الرغم من أن بحثه دار حول نمط العلاقات العسكرية-المدنية بالولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن النتائج والتحاليل المتمخّضة عنه صارت مرجعيةً أساسية لدراسة نظم ونماذج أخرى أفرزتها مرحلة الستينات والسبعينات ببروز دول جديدة أعقبت تراجع الظاهرة الاستعمارية، وبالتالي بدء مسار أو عمليات تكوّن وحدات أو نظم ناشئة جديدة كثيرا ما كانت محّل تجاذب بداخلها بين القوى المدنية والقوى العسكرية.[1]

يعتقد بعض المختصين بالبحث في هذه الظاهرة على غرار جاك وودز J.WOODES أن طبيعة العلاقات المدنية العسكرية وإفرازاتها هي أحد المعايير الفعالة المؤشّرة على الحكم الراشد وسيادة دولة القانون، فلكل جزء (نسق فرعي) أو مؤسسة من المنتظم السياسي مجالا خاصا ينشط فيه وفقا لضوابط وقواعد قانونية، وحيث يُفترض تكامل نشاط كل جهة أو طرف (مدني-عسكري) من أجل الوصول إلى بيئة أو منتظم سمته السلام والأمن المجتمعي والديمقراطية والتنمية.[2]

تختلف طبيعة وأوجه العلاقة بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية باختلاف طبيعة النظم وما اكتنفها من تراكمات تاريخية غداة بناء الدول، وكذا عنصر التقاليد والموروثات القيمة والثقافة السائدة، وأنماط وتوزيعات القوى الداخلية، والإثنيات وغيرها. إلا أن ما يميز النظم الديمقراطية هو قاعدة ثابتة المتمثلة في الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية والتي تتجلى في تمكّن وقدرة السلطة المدنية المنتخبة والتي تحوز الشرعية من فرض إرادتها من خلال المؤسسات السياسية على المؤسسة العسكرية، وبالمقابل العكس هو السائد في النظم الشمولية، أو حتى في النظم التي قد تبدو "ديمقراطية" -شكليا-أين تبرز قوة واستقلالية المؤسسة العسكرية كقوة موازية وموازنة للمؤسسات المدنية، وتنزع دائما إلى الصراع وتسعى باستمرار لفرض هويتها العسكرية والتملص من الرقابة المدنية.[3]

2-1-1 دراسة العلاقات المدنية العسكرية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

أعادت إفرازات ما بعد الحرب الباردة وتعقيدات البيئة الاستراتيجية، وكذا تشابك فواعل البيئة الداخلية للدول مع فواعل البيئة الدولية، طرح مسألة العلاقات المدنية العسكرية حتى على مستوى النظم الديمقراطية، حيث هناك من ذهب إلى أن ثمة اهتزاز للمقولات التي كانت سائدة خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها، على غرار المقاربة الهنتنغتونية القائلة بسيطرة "المدني" على "العسكري" وحتى طروحات صامويل فاينر S. Vinner القائلة باحترافية الجيش وتبعيته للسلطة المدنية.

ظهرت دراسات جديدة جددت المفاهيم في حقل السوسيولوجيا العسكرية قياسا إلى التجدد والتحول الذي طرأ على واقع العلاقات المدنية العسكرية، على غرار دراسة لاري دياموند Larry Dyamond الذي دعي إلى ضرورة إعادة تشكيل مفهمة جديدة للعلاقات المدنية العسكرية، فضلا عن الكاتب مايكل ديش M.Deech الذي أقّر بصعوبة فصل المدني عن العسكري في بعض الظروف، أين تتداخل المهام والصلاحيات المدنية العسكرية لاسيما في ظل بيئة استراتيجية بالغة التعقيد وكثيفة المدخلات الإضطرابية، ومن جهتها ترى الكاتبة ريبيكا شييف Rebecca Schiff بأن الوصول إلى ضبط علاقات مدنية عسكرية، أي أن تكون طبيعية دستورية كما هومفترض لها تتطلب توافقا عاما بين النخب المدنية والنخب العسكرية.[4]

ويمكن القول أنه لا توجد نظرية عامة جامعة مفسرة لطبيعة العلاقات المدنية العسكرية بالنظر إلى خصوصية كل منتظم سياسي، وطبيعة كل مجتمع بعناصره وتفاصيله القيمية الثقافية والتاريخية وكذا الاقتصادية والسياسية، وأيضا أنماط وعلاقات القوى فيه، ومستويات التفاعل بين الفواعل والأطراف الأساسية المُشّكّلة له، ثم تتنوع المقاربات التي تحاول تحليل الظاهرة من الزاوية الخاصة بها.

2-1 المقاربات النظرية في تفسير العلاقات المدنية-العسكرية

يوجد اليوم، في أدب علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة عموما، من يفرّق أو يُصنف تلك المقاربات وفقا لمعيار زمني، بمعنى بين المقاربات الكلاسيكية والمقاربات الجديدة في العلاقات المدنية العسكرية. ففيما يتعلق بالمقاربات الكلاسيكية تعد مقاربة صامويل هنتغتون Samuel Hintington ومقاربة موريس جانوفيتز Morris Janowitz من ضمن أهم الطروحات الكلاسيكية.

1-2-1 التفسير الكلاسيكي للعلاقات المدنية العسكرية

يرى هنتنغتن أن مستوى الثقافة السياسية هو المحدد لمستوى الارتباطات بين المؤسسات المدنية والعسكرية، حيث تكون الرقابة والقيود أشد على المؤسسة العسكرية في المجتمعات أو الدول التي تتمتع بثقافة سياسية عالية، ويكون الجيش واعيا بصلاحياته ومدركا لشرعية السلطة القائمة، وإلى جانب الثقافة السياسية السائدة، هناك عامل آخر حاسم وهو الاحترافية العسكرية، فكلما زادت احترافية الجيش تجسدت تبعية المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية والعكس صحيح، أي كلما انتفت خاصية الاحترافية على المؤسسة العسكرية كلما زادت تدخلاتها في الحياة السياسية، وبالتالي تتقلص فاعلية السلطة المدنية في التحكم أو الرقابة على الجيش.[5]

فاحترافية المؤسسة العسكرية وفقا لهنتنغتن تتجلى في عدد من الخصائص منها حيازة المهارة والخبرة والتخصص، والمسؤولية الاجتماعية والأمنية أو الدفاعية، زيادة على خاصية التضامن الداخلي، وهي الخاصيات الثلاث عموما التي تعكس شخصية واحترافية الجيش في أي منتظم سياسي. إنّ تشخيص طبيعة العلاقات المدنية العسكرية إنما هو في الواقع تشخيص لعلاقة هيئة الضباط أو النخبة العسكرية بالمؤسسات المدنية والنخبة الحاكمة على وجه التحديد، حيث تتمظهر التجاذبات والضغوط الوظيفية والمجتمعية في قمة هرم الدولة، فهيئة الضباط أو نخبة العسكر هي الفاعل المحوري في التنظيم العسكري والمسؤول الأول عن الأمن المجتمعي وسلامة الأمن القومي عموما، أما نخبة السلطة أو النخبة الحاكمة فهي الفاعل "المدني" النشط القائم على استمرارية النظام السياسي وتوزيع الموارد من خلال قيم أساسية تحوزها وتسيطر عليها منها قيمة الأمن القومي والدفاع التي تقع ضمن اختصاص العسكر.[6]

وعموما يرى هنتنغتن أن عدم تحقق السيطرة المدنية على العسكر يعود أساسا إلى التنظيم الجيد والمثالي للمؤسسة العسكرية وتضامنها الداخلي الواسع، وكذا أهمية معايير النظام والتدرج، وهوما يغيب عن المجموعة المدنية، فالعدد الكبير والمتمايز الذي يشكّل الجماعة المدنية، وأيضا المتضارب المصالح هو الذي يُضعف تلك الجماعة، في مقابل قوة وتضامن الجماعة العسكرية، ومن ثم يوصي هنتنغتن أن التوصل إلى تكريس السيطرة المدنية يتطلب مستوى عالي من التضامن والتنظيم وسط النخبة المدنية.

وثمة مقولة أخرى لهنتنغتن ما يسميه بالرقابة المدنية الموضوعية، والتي تتحقق -كما أسلفنا– كلما زادت احترافية الجيش، إذ يرى أنه يمكن تحقيق هذا النوع من السيطرة من خلال زيادة احترافية

العسكر وتطويعهم كأداة في يد مؤسسة الدولة، بما يضمن عدم التدخل أو الحياد السياسي للمؤسسة العسكرية.[7]

وفيما يتعلق بمقاربة جانوفيتز Morris. Janowitz فهو على عكس هنتنغتن يعتقد أن هناك تقاسم للمسؤوليات بين العسكر والمدنيين، كما يرى أن تدخل العسكر في النظم الديمقراطية يكون محدودا وعادة ما يقتصر تأثيرهم على مجال السياسة الخارجية وسياسات الدفاع، فتمارس النخبة السياسية السيطرة على العسكريين من خلال الأطر التنظيمية التي تحدد مهام الجيش، ومع ذلك فإن جانوفيتز يؤكد أن هنالك تطورات في النظرية التقليدية التي تقوم على الحياد السياسي للجيش، وذلك أن أنموذج العلاقات المدنية العسكرية أضحى يُقّر بضرورة مشاركة العسكريين في وضع أسس النظام الديمقراطي، ومن الصعب اعتبارهم حياديين عن العملية السياسية بصورة مطلقة.[8]

ولقد لاقت الاتجاهات التحديثية للأنظمة العسكرية اهتماما كبيرا من قبل الأدبيات المتعلقة بالعسكر خاصة فترة الستينات من القرن العشرين، إثر حصول العديد من دول العالم على استقلالها، حيث أن تلك الأدبيات كانت مؤيدة للحكم العسكري كأداة للتغيير الاجتماعي وحتى السياسي، ففي هذا الصدد يقول إدوارد شيلز Edward.Cheels أن تأثير العسكر على الحياة السياسية في الدول الجديدة أوفي طور البناء ما هو إلا استجابة لتجاوز الصعوبات التي لاقتها تلك الوحدات لإثبات نفسها "كسيادات جديدة"، أما هالبرن Halpern فقد كتب: "الجيش هو الفاعل السياسي الرئيسي، وهو أداة الطبقة الوسطى الجديدة" بينما فتيكوتيكس Vatikotiks فاعتبر الجيش وسيلة التغيير السياسي وإرساء الإيديولوجية السياسية.[9]

من جهته يرى جانوفيتز أنه لا ينبغي الإصرار على تعميم أطروحة رقابة المدني على العسكري انطلاقا من أن خصوصيات بلدان العالم الثالث وواقعها مغاير للنماذج الغربية عموما النموذج الأمريكي على وجه التحديد، وحتى من حيث فرضية احترافية العسكر التي قدمها هنتنغتن والتي تؤدي إلى تحييد تدخل الجيش في الشأن المدني، يرى جانوفيتز أنها فرضية صحيحة ولكن ينبغي أخذها بحذر في حالة إسقاطها على نماذج أخرى أي الوحدات الجديدة في النظام الدولي.

ودائما في إطار الطروحات الكلاسيكية فقد حاول صامويل فاينر تجديد النقاش حول الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية بالتساؤل عن كيفيات التدخل التي يمارسها الجيش في الشؤون المدنية، إذ يعتقد أن ذلك يتحدد وفقا للثقافة السياسية السائدة في كل بلد، وحسب فاينر فإن التدخل الممارس من العسكر هو ميزة تنطبق على الدول الحديثة، وذلك لسببين رئيسيين:[10]

- أولا: لكون الشرعية في هذه الدول رخوة وما زالت محل صراع.
- ثانيا: معظم تلك الدول تنقصها الشروط المادية لتعزيز وتدعيم مؤسسات مدنية قوية، وثمة سبب إضافي ينطبق على قلة من هذه الدول يتمثل في الوجود المسبق لتقليد التدخل العسكري.

2-2-1 المقاربات الحديثة في دراسة العلاقات المدنية العسكرية

يبدوا أن السياقات الدولية الجديدة لما بعد الحرب الباردة قد فرضت التجديد، بمعنى تجاوز النظريات التقليدية – بالرغم من أهميتها – لأنها لم تعد تستجيب للتحولات التي طرأت على مستوى البيئة الداخلية للوحدات السياسية، وكذا على مستوى البيئة الدولية، ومن ثم كان لزاما إعادة مفهمة Reconceptualisation العلاقات المدنية العسكرية وفقا لمنظورات حديثة تتخطى الجيل الأول من المقاربات.

ومن بين النظريات المستحدثة "نظرية التوافق" للباحثة ريبيكا شيف Rebeka. Schiff، التي حاولت فحص العلاقات المدنية العسكرية من خلال الشروط المؤسساتية، الثقافية والقيمية المؤثرة فيها؛ وترى أن العلاقة ليست ثنائية، بل ثلاثية، فالطرف المدني ينقسم إلى نخب وإلى مجتمع مدني، كما تقوم هذه النظرية على فرضية مفادها أنه كلما اعتبرت المؤسسات المدنية أنه ينبغي على المؤسسة العسكرية الحياد السياسي التامّ وحاولت فرض ذلك كلما زادت تدخلات العسكر؛ وعليه فإن ما يضمن عدم التدخل هو بناء قاعدة توافق في القيم المشتركة بين الأطراف الثلاثة، وليس منطق السيطرة المدنية التقليدية، فقيام علاقات تعاونية بين هذه الأطراف هي الكفيل بضبط تلك العلاقات.[11]

كما تتطرق ذات النظرية إلى مسألة مهمة مبنية على فرضية مؤداها هو تقلص التدخل العسكري في الشؤون المدنية كلما تزايدت التهديدات الخارجية، أي أن البيئة الخارجية وما قد تنطوي عليه من تهديدات على الأمن القومي للدول يدفع العسكر إلى مزيد من الاحترافية والتمسك بصلاحياته الحربية أو الدفاعية الخالصة، الشيء الذي يجعله ينأى عن التدخل في الشأن السياسي.

وبفعل الانتقادات التي طالت نظرية التوافق، حاولت ريبيكا شيف تدارك بعض النقائص النظرية لاسيما أنها انتُقدت كونها أعادت صياغة بعض المقولات التي طرحها التقليديون. عمدت ريبيكا شيف إلى صياغة مفهوم جديد في حقل أبحاث العلاقات المدنية العسكرية وهو الشراكة المستهدفة Targeted Partnershipالتي تعطي مزيدا من المرونة لقضية التوافق المدني-العسكري في صناعة القرار، والشراكة المستهدفة تقوم لفترة محددة -مؤقتة-كلما استدعت الضرورة ذلك أي

الشراكة والتوافق بين العسكريين والمدنيين في صناعة القرارات لاسيما المتعلقة بالسياسة الخارجية والقضايا الأمنية.[12]

هناك مقاربة ثانية حديثة في العلاقات المدنية العسكرية والمسماة بنظرية تقاسم المسؤولية للمفكر الاستراتيجي دوغلاس بلاند Douglas Bland والتي تقوم على فكرة أن الأدوار المنوطة بالعسكريين هي الدفاع الخارجي وحفظ الأمن الداخلي، ومن ثم فالسيطرة المدنية قائمة من خلال تقاسم المسؤوليات، كما أن الطرفان يتشاركان في بعض المسؤوليات، وكذا في اتخاذ بعض القرارات في بعض القضايا الاستراتيجية، ويبدو أن مقاربة المسؤولية المتقاسمة متأثرة بالمنهج النظمي كونها تُقّر بأن الإطار العام للعلاقات المدنية العسكرية هو ساحة لتفاعل وتداخل عدد من اللاعبين وفقاً لنسق معلوم وديناميكي التفاعل، تكون فيه قواعد اللعبة معروفة لدى الجميع، وعقوبات مخالفتها متفق عليها، ويبقى أن اقتسام المسؤولية واقع مكرّس لدى كل الدول، ولكن طبيعة الاقتسام وقضايا الاقتسام تختلف من منتظم سياسي لآخر ومن زمن وظرف لآخر.[13]

من خلال ما سبق، يبدو أن نظريتا "التوافق" و"تقاسم المسؤولية" أكثر ما تشمل أو تنطبق على ما يعرف بالديمقراطيات الناشئة، أو النظم الحديثة التحول نحو الديمقراطية، أين تتدخل المؤسسة العسكرية في جانب من صنع القرار، ولكن الضوابط الديمقراطية وثنائية المسؤولية والمساءلة تجعل من ذلك التدخل يجري في زوايا محدودة من صنع القرار وبصفة حذرة.

وسنحاول في القسم الثاني من الدراسة تسليط الضوء على ظاهرة العلاقات المدنية – العسكرية من خلال التطرق بالدراسة والتحليل إلى الحالة الصينية، فالصين التي عرفت العديد من التحولات السياسية والعسكرية في تاريخها المعاصر، تعتبر نموذجا عمليا لدراسة تفاعل المستوى المدني بالمستوى العسكري، والذي يتجلى من خلال تطور نظامها السياسي بخصوصياتها الداخلية وتفاعلاتها الخارجية، وذلك عبر رصد تجليات تلك العلاقة ورصد مسارات تطورها وأبعادها.

2- التفاعل المدني العسكري في النسق السياسي الصيني

تنبع العلاقات المدنية العسكرية في جمهورية الصين من خصوصية وطبيعة النظام السياسي المحافظ على نمطية دولة الحزب الواحد بالرغم من الانفتاح الذي عرفه منذ سبعينيات القرن المنصرم، فضلا عن معطيات البيئتين الداخلية والخارجية، التي تتضافر في تشكيل صورة التفاعل المدني -العسكري بهذه الدولة، في نمط من العلاقة التكافلية، أين عمل الجيش خلال 28 عامًا من الكفاح المسلح يدا بيد مع الحزب الشيوعي لتحقيق وحدة البلاد.

2-1 التطور التاريخي للمؤسسة العسكرية الصينية

تعد المؤسسة العسكرية في الصين طرفا مهما في المعادلة السياسية للبلد، حيث لعبت الجيوش أدوارا محورية في تاريخ الصين السياسي، أين استندت الإمبراطوريات والأسر الحاكمة، في تاريخ الصين القديم، على القوات المسلحة للوصول إلى الحكم وتثبيته وفرض السيطرة على الطبقة الشعبية، وهذا نتيجة لحالة اللااستقرار التي ميزت الصين في مختلف مراحلها التاريخية، بالإضافة إلى اتساع الرقعة الجغرافية وتنوع تركيبتها العرقية.

2-1-1 نشأة الجيش الصيني الحديث (جيش التحرير الشعبي)

بالحديث عن المؤسسة العسكرية الصينية بمفهوم الجيش النظامي، فإنها تعود إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، خلال مرحلة الحرب الأهلية بين جناحي "الكومنتانج kuomintang"[14] أين تأسس في أوت 1927، في أعقاب انتفاضة نانتشانغ Nanchang uprising، وعرفت القوات الثائرة باسم الجيش الأحمر؛[15] خلال الحرب الصينية اليابانية الثانية بين عامي 1937 و1945، أدمجت القوات العسكرية الشيوعية في الجيش الثوري ليشكلا جيش الطريق الثاني والجيش الرابع الجديد.[16] كان نشاط القوى المسلحة الصينية تطبيقًا لتصوّرات "ماوتسي تونغ Mao Zedong" التي شجّعت على صناعة القوّة لدى الأمة الصينية، ولاسيما في مجال "الحفاظ على المكتسبات القومية للحضارة الصينية التي تسخّر السياسة لصالحها ولأهدافها الكبرى الرامية إلى إقامة "الصين الكبرى".[17] تشكل هذا الجيش بتجنيد سكان الأرياف، والتي بلغت عند إعلان ماو في 1949/10/01 ميلاد جمهورية الصين الشعبية نصف مليون ثائر.[18]

لعبت القوات المسلحة الصينية (الجيش الأحمر) التي تشكلت عبر تجنيد سكان الأرياف، أدوارا محورية خلال مرحلة تأسيس جمهورية الصين الحديثة، باعتبارها الوعاء الذي دافع عن التوجهات التأسيسية لبناء الدولة الصينية داخل المجتمع الصيني، وذلك عبر التصدي للمعارضة الداخلية التي تمثلت في جناح الكومينتانغ بقيادة شان كاي شيك Chiang Kai-shek، وتنظيم المقاومة ضد الاستعمار الياباني.

أدت الانقسامات الداخلية التي حدثت بفعل إزالة إمبراطورية مانشو وقيام الجمهورية الصينية، بالإضافة إلى التهديدات الخارجية المتمثلة في التدخل البريطاني والياباني في الصين، لدخول البلاد في فترة ممتدة من الحكم البريتوري الأوتوقراطي بسيطرة الجنرال شان كاي شيك على الحكم،[19] وقد أشار صامويل فينر Samuel Finer إلى هذا الوضع عندما قال بأن التدخل العسكري يكون ميزة

للدول الحديثة عكس الدول القديمة، على اعتبار أن الشرعية في هذه الدول تكون مهتزة وفي صراع، بالإضافة إلى أن هذه الدول تنقصها الشروط المادية لتعزيز وتدعيم مؤسسات مدنية قوية.

وكان الجيش خلال فترات الصراعات السياسية يجد نفسه في قلب تجاذبات الأطراف الداخلية، وذلك بحكم موقعه في النظام السياسي، وهو ما أتاح له حسم الصراعات لأحد الأطراف السياسية على حساب الأطراف الأخرى، وهو ما تجلى عندما تصدى الجيش لمقاومة الاتجاهات المتطرفة أثناء الثورة الثقافية عام 1967؛[20] فكان الجيش لاعبا ذا ثقل في مختلف مسارات قيام الدولة الصينية الحديثة، واحتلّ موقعا محوريا إلى جانب الحزب الشيوعي في رسم ملامح الحياة السياسية للبلاد.

2-1-2 مسار تحديث المؤسسة العسكرية الصينية

دفعت الخبرات التاريخية التي عرفتها الصين، انطلاقا من هزيمتها في حرب الأفيون، والتي تعززت بالاستعمار الياباني والانقسامات الداخلية التي لم تنتهي إلا بإعلان قيام جمهورية الصين الشعبية، لسعي القيادة الصينية لمحاولة رد الاعتبار للأمة الصينية،[21] ومن أجل تحقيق هذا الهدف، كان تحويل جيش التحرير الشعبي إلى الاحتراف والتحديث ضرورة أساسية بالنسبة للقيادة الصينية، وقد ساعد الازدهار غير المسبوق للاقتصاد الصيني منذ عام 1992 على تعزيز هذا التوجه،[22] فمن الناحية الاستراتيجية، عمل دنغ شياوبينغ Deng Xiaoping على استبدال مفهوم "الحرب الحديثة" بمفهوم ماو حول "الحرب الشعبية"، واستمر مسار التحديث من خلال خفض عدد الجيش وتزويده بأحدث المعدات، حيث نفذت القيادة العسكرية منذ عام 1985 العديد من التقليصات في تعداد الجيش، ليتقلص من 4.3 مليون فرد عام 1985 إلى 2.3 مليون فرد.[23]

عملت القيادة الصينية على إضفاء الطابع المهني على الضباط والجنود عبر إدخال نظام للمعاشات التقاعدية من أجل تجنب المغادرة السريعة للأفراد؛ كان التحول الثالث هو انفصال الجيش عن المجال الصناعي والتجاري، والذي كان مصدرا أساسيا للفساد، ومع ذلك فإن هذا الإصلاح لم يحرم الجيش من جميع أنشطته الاقتصادية.[24]

من الناحية التقنية تم العمل على تعزيز الفرق والألوية العسكرية لوجستيًا، وأصبح الأسطول البحري الصيني أسطولاً نوعيًا من حيث عدد القطع وطبيعتها، وكذلك جرى تعزيز القوّات الجوية، كما بدأ الجيش يجهز نفسه لحروب الفضاء والحروب الإلكترونية. على المستوى التعليمي، تمّت حملة تغييرات في مختلف المستويات القيادية في الجيش، ولاسيما لجهة رفع مستوى كفاءات الضباط والعسكريين، وتعزيز خبراتهم ومستوى تأهيلهم. ارتفعت نسبة الذين يحملون شهادات جامعية إلى

72.% وكانت نسبة الحاملين لشهادات مدرسة ثانوية أو معاهد فيه موازية في حدود 33% من بين القيادات في مختلف المستويات عام 1986، ثم ارتفعت هذه النسبة مرة أخرى إلى 82% سنة 2000،[25] كما تم العمل على تطوير القدرات العسكرية ذاتيا عبر تسخير التقدم التكنولوجي في خدمة المؤسسة العسكرية.[26] كانت هذه التحديثات التي عملت القيادات الصينية المتعاقبة على إدخالها على المؤسسة العسكرية، تهدف إلى زيادة احترافية قطاع الدفاع لمواكبة التحول في طبيعة التهديدات.

نشرت صحيفة صينية موضوعا يقول:" إنه ينبغي على بكين أن تطور قوة عسكرية تتناسب مع مكانتها العالمية، ولطالما أن المصالح الاقتصادية والدبلوماسية الصينية تمتد عبر العالم فإن مثل هذا التفكير الاستراتيجي مطلوب"، الجدير بالملاحظة أن مثل هذه التقارير الرسمية والتوجهات العلمية القائلة بأن القيادة الصينية كانت مهتمة بالتطوير الاقتصادي على حساب الجانب العسكري، وأن تحديث القدرات العسكرية كان لمواكبة النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد[27] فيه شيء من المبالغة، حيث أعطت القيادة أهمية مركزية للمؤسسة العسكرية، وعملت على إدراج التحديث العسكري ضمن الأولويات عند وضع الأهداف والاستراتيجيات الوطنية. يبلغ تعداد الجيش 2,693,000 فرد وتخصص الحكومة ميزانية دفاع تقدر بـ224 مليار دولار أمريكي، حسب إحصائيات سنة 2019.

3-1-2 مكانة المؤسسة العسكرية في النظام السياسي

تمكن الحزب الشيوعي الصيني Chinese Communist Party من السيطرة على الحكم بعد إعلان قيام جمهورية الصين الشعبية، وتخضع مؤسسات الدولة والمجتمع الصيني للمفاهيم والمبادئ الشيوعية، فقام ماوتسي تونغ بتبني نظام الحزب الواحد كنموذج للحكم ما سمح للحزب أن يحتكر اللعبة السياسية. وضعت أربعة مبادئ أساسية للحكم، وهي الطريقة الاشتراكية، دكتاتورية البروليتاريا، قيادة الحزب الشيوعي الصيني والماركسية اللينينية مع فكر ماوتسي تونغ، حيث يتم تسيير الدولة بناءً على هذه لمبادئ عبر ثلاث مؤسسات، مؤسستين مدنيتين، وهما الحزب وجهاز الدولة، ومؤسسة عسكرية هي اللجنة المركزية العسكرية للدولة باعتبارها أعلى الهيئات القيادية العسكرية، تنحصر صلاحيتها في قيادة القوات المسلحة.[28]

قال ماوتسي تونغ: "إن الحزب يأمر بندقيته" ويظل هذا الشعار صحيحًا بشكل أساسي اليوم، أين يُعد الجيش أحد الأركان الثلاثة للنظام، إلى جانب الحزب وجهاز الدولة؛ ميزّت الصين نفسها منذ فترة طويلة عن الدول الاشتراكية الأخرى من خلال إشراك الجيش في حل معظم الأزمات السياسية التي مر بها النظام السياسي، وفي كل مرة، كان جيش التحرير الشعبي الصيني "عمود دكتاتورية

البروليتاريا"، وهوما يفسر عدم تعرض الحزب الحاكم للتهديد أو للتحدي من قبل الجيش كمؤسسة مستقلة.[29]

عزّز الدور الذي اضطلع به الجيش في العملية السياسية من فكرة "نظام حزب/جيش"، فجيش التحرير الشعبي هو في المقام الأول قوة قتالية، تتمثل مهمتها في إعداد الدفاع والمساهمة في قوة البلاد. في الوقت نفسه، لعب المجمع العسكري-الصناعي الدفاعي والصناعي دورًا غير عادي في الاقتصاد الصيني. كما أن للجيش وظيفة داخل الحدود، على الرغم من أن الأسبقية في هذه المنطقة تذهب إلى الشرطة الشعبية المسلحة .عزّزت هذه الظروف من تأثير القادة العسكريين على الخيارات الاستراتيجية والسياسة الأمنية للصين.[30]

كان للجيش ممثلين في جميع أجهزة الحزب الشيوعي الصيني، وعلى جميع المستويات، حوالي ربع أعضاء اللجنة المركزية للحزب كانوا من الكوادر العسكرية، بالإضافة إلى ذلك، لم يتردد الحزب الشيوعي في إعطاء القيادة لجيش التحرير: كان هذا هو الحال خلال السنوات الأولى (1948-1955)، عندما بدأت الثورة الثقافية في الخروج عن سيطرة سلطة ماو(1967-1971)، وفي جوان 1989 تم استدعاء وحدات الجيش لقمع المظاهرات الطلابية في ساحة تيانانمن.[31]

2-2 الضعف النسبي لمكانة الجيش في النظام السياسي

تعرّضت المؤسّسة العسكرية الصينية، في ظلّ الإصلاحات التي قام بها دنغ شياوبينغ Deng Xiaoping بدءًا من العام 1985، إلى إعادة هيكلة في الكثير من تشكيلاتها البنيوية وفي كادرها البشري،[32] هدف بينغ من خلال هذه الإصلاحات كان تغيير مكان الجيش بشكل جذري في النظام السياسي وفي المجتمع، وهوما تحقق بالفعل، حيث أصبحت المؤسسة العسكرية لا تشارك في صنع القرار إلا في مسائل السياسة الدفاعية والأمنية بالمعنى الواسع.

1-2-2 "جيش الحزب"

منذ استخدام الجيش لاستعادة النظام في أحداث ربيع عام 1989، أصبح تدخل الجيش يقتصر على فترات الكوارث الطبيعية لتقديم الدعم والمساعدة للشعب، وتم تكليف الشرطة المسلحة- التي أغلب ضباطها من الجيش- بمهمة فرض النظام داخل المجتمع[33]، فمع أن الجيش ما يزال ممثلاً في المؤسسات الرسمية للدولة*، إلا أن تمثيله في هيئات صنع القرار أقل بكثير مما كانت عليه في مرحلة ماوتسي تونغ،[34] أين أضعفت إصلاحات دينغ شياوبينغ من مكانة الجيش في النظام السياسي، وعملت على تكييف القوات المسلحة مع مهامها الجديدة، بالمقابل عزّزت من سيطرة الحزب على المؤسسة العسكرية.

يستند الحزب على مجموعة من المؤسسات لضمان سيطرته على القوات المسلحة، فعلى المستوى المركزي يعتمد على مؤسستان: اللجنة العسكرية المركزية، والإدارة السياسية العامة لجيش التحرير الشعبي الصيني؛ أما على باقي المستويات، فهناك ثلاث مؤسسات أخرى ذات أهمية خاصة: لجان وخلايا الحزب الشيوعي الصيني، شبكة المفوضين السياسيين، ولجان مراقبة الانضباط التابعة للحزب الشيوعي الصيني.[35] تنحصر مهمة هذه المؤسسات في ضمان نقل سياسات وتوجيهات الحزب في تركيبة المؤسسة العسكرية والقوات المسلحة بمختلف أجهزتها، لذا يحكم الحزب قبضته على المؤسسة العسكرية، كجزء من نمط السلطة التي تتمحور في يد الرئيس الذي يتمتع بكل الصلاحيات تجاه الجيش والقوات المسلحة.

3-2 المؤسسة العسكرية في عهد شي جين بينغ

تقاربت التقاليد الصينية والمبادئ الشيوعية بشأن مصدر السلطة: "للسلطة مصدر واحد في الصين، الحزب يقود البندقية والرجل الذي يهيمن على الحزب له سيطرة مطلقة على جيش التحرير"[36] وبالتالي تجتمع سلطة اتخاذ القرار في يد الرئيس الصيني شي جين بينغ؛ فهو رئيس الحزب، ورئيس اللجنة العسكرية المركزية، ورئيس لجنة الدفاع الوطني هيئة الدولة، ولا يوجد مسؤول آخر في الحزب، ولا حتى نائب رئيس مدني للجنة العسكرية المركزية عندما يكون موجودًا، لديه سلطة إصدار الأوامر للجيش.[37]

1-3-2 قيادة شي جين بينغ: توطيد السلطة وإعادة الهيكلة

بالرغم من الضعف النسبي لدور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي إلا أنها داعم محوري للقيادة الصينية التي تتحكم فيها وتستخدمها لتحديد نتيجة صراع النخبة على السلطة، أو قمع أي انتفاضة جماعية.[38] وهوما أكدته خطابات القيادات السياسية في الصين منذ مرحلة الانفتاح الذي شهدته البلاد، ومنذ وصوله إلى السلطة عمل شي على تعزيز سيطرة الحزب على الجيش وتوجيهه في خدمة الأهداف السياسية على المستويين الداخلي والخارجي.

جاء في نص خطاب الرئيس الصيني شي جين بينغ، في الاجتماع الموسع للجنة العسكرية المركزية في16 نوفمبر 2012،"...من اللازم أن نتمسك بقيادة الحزب المطلقة للجيش بلا تزعزع، لأن قيادة الحزب المطلقة للجيش تتعلق بطبيعة جيشنا ومهمته وكذلك تتعلق بمصير الاشتراكية والاستقرار الدائم للحزب والدولة، وهي أساس بناء الجيش ويجب علينا وضع الإرشادات الأيديولوجية والسياسية في المقام الأول، وتعميق مفهوم "قيادة الحزب للجيش...كما يتعين علينا تكثيف الجهود لبناء الحزب داخل الجيش لضمان سيطرة الحزب التامة على القوات المسلحة أيديولوجيا وسياسيا

وتنظيميا..."،[39] أكد شي جين بينغ من خلال هذا الخطاب على أفكار القادة السابقين، والمتضمنة خضوع الجيش للحزب، باعتباره الجدار الضامن لوحدة واستقرار البلاد واستمرار القيادة السياسية في طريق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية. ليصبح التحديث الشاغل الرئيسي للجيش الذي يعتقد أن كسب الحرب القادمة ضد العدو الخارجي هي مهمته النهائية.

شرع شي منذ سنة 2015، في إصلاحات هيكلية داخل أجهزة الجيش، وأعلن عن خطة لإصلاح قطاعات الجيش خلال الاجتماع الثامن عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي عام 2013، وتضمنت العديد من الإجراءات، بما فيها خطة لتخفيض عدد الجيش ليصل إلى مليونين فقط بحلول عام 2020، عبر تسريح 300 ألف جندي وضابط، مع اتجاه لإلغاء ألوية بأكملها، وإعادة هيكلة 84 وحدة من أجل تقليص تكلفتها، وتحسين قدرتها على القيام بالعمليات المشتركة.[40] على نطاق المؤسسات، أشرف شي على إنشاء مجموعة قيادية جديدة لتعميق الدفاع الوطني والإصلاح العسكري في أوائل عام 2014، تكون كل منها مسؤولة عن الإصلاحات في مجال محدد.[41]

2-3-2 آفاق العلاقات بين الجيش والحزب

رسّخت تجربة لين بياو مخاوفًا متوارثة، لدى قادة الحزب الشيوعي، من أن جيشًا حديثًا أكثر كفاءة يعني فرصة أكبر للخروج على سيطرة الحزب، لذا فإنه في الوقت الذي يشرع فيه شي جين بينغ في خططه الموسعة لتحديث الجيش، فإنه يحرص على تطبيق خطوات ماوتسي تونغ لتعزيز هذه السيطرة: الإطاحة بالنخبة الحالية للجيش، وتصعيد نخبة جديدة موالية له، فمنذ بداية خطة التحديث، قام شي جين بينغ بتطهير 52 قيادة عسكرية على الأقل من كبار قادة الجيش بتهم تتعلق بالفساد، ضمن عملية إعادة تشكيل واسعة للمناطق والإدارات.[42]

تشير عملية إعادة التنظيم إلى أن جيش التحرير الشعبي سيقوم بتحسين هيكل صنع القرار في اللجنة العسكرية المركزية وإضفاء الطابع المركزي عليه، وبمعنى أوسع، في شخص رئيسها وأن الأوامر الميدانية ستكون أكثر تركيزًا فنظام مسؤولية رئيس اللجنة العسكرية المركزية" تم إعداده ليمنح الرئيس الصيني السيطرة المباشرة على الوظائف الانضباطية والإدارية لجيش التحرير الشعبي.[43] بالعودة إلى الأطر النظرية للعلاقات المدنية-العسكرية فإن صامويل هانتنغتن يدرج عامل الاحترافية العسكرية، كعامل يؤدي إلى تبعية المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية، حيث تؤدي احترافية الجيوش إلى تركيز المؤسسة العسكرية على مهامها والعمل على مواكبة التحول في بنية التهديدات التي قد تهدد استقرار الدولة، ما يعرقل تدخلها في الشؤون السياسية ويعزز من تبعيتها للسلطات المدنية.

خاتمة:

إنّ مختلف النظريات سواء التقليدية أو الحديثة التي حاولت تفسير وتحليل العلاقات المدنية -العسكرية تبقى قاصرة عن سبر كل أغوار أوجه تلك العلاقات والوصول إلى كنهها، ومرّد ذلك أن العلاقات المدنية -العسكرية محصّلة أزمنة وأمكنة مختلفة، كما أنها تجري في منتظمات سياسية مختلفة من حيث البناء والتكوين السياسي والاجتماعي، وضمن شبكات معقدة من التفاعلات المؤسسية والتنظيمية وتجاذبات علاقات القوة، كما أنها تقع في بيئات تختلف فيها الموارد المادية الاقتصادية وحتى الموارد القيمية وموازين القوى الداخلية، فضلا عن الضغوطات الخارجية، وأيضا تبعا لخصوصية ونوعية النخب أو القيادات المُشّكّلة لكلا المؤسستين المدنية والعسكرية، ونظرا لكل العوامل والأسباب السالف ذكرها من المنطقي أن تكون مختلف المقاربات النظرية التي تتناول العلاقات المدنية العسكرية عاجزة عن تقديم فهم كامل وتفسير جامع لها. بعد هذا العرض تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يكاد ينعقد الإجماع حول الرقابة المدنية على العسكر، ويبدو أن الصين لا تخرج عن هذه القاعدة وإن بشيء من الخصوصية، لاسيما من حيث كونها تمثل دولة الحزب الواحد، أين تتداخل صلاحيات المدنيين والعسكريين في إطار الحزب الشيوعي الذي يمثل العلبة السوداء للمنتظم السياسي الصيني، وكذا مجالا لتقاطع القرار والشأن المدني والعسكري على حد سواء.

- يظل الجيش مؤسسة أساسية لجمهورية الصين الشعبية، على الرغم من أن دورها في النظام السياسي الحالي أكثر تحديدًا من ذي قبل.

- يعتمد ثقل الجيش في النظام السياسي الصيني إلى حد كبير على وحدة واستقرار الحزب الحاكم، وكذلك وجود أو غياب شخصيات قيادية قوية في الجيش أو الحزب، حيث تمكن شي جين بينغ من فرض نفسه على الآلية المزدوجة لصنع القرار في البلاد، وهو ما قلل من تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسة، وتمكن من الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي وحتى العسكري.

---

[1] Jean Joana, Marc Smyrel, «Civils et Militaires en démocratie», **Revue Internationale de politique comparée**, Numéro 1, Vol.15, 2008, P P. 06-08.

[2] جاك وودز، الجيوش والسياسة (ترجمة: عبد الله عبد الحميد). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982. ص. ص. 26-30.

[3] Hugo Loiseau, Analyses comparatives des relations Civilo- Militaire en Amérique Latine, Mémoire de grade Maitre, Département sciences politique, Université Laval ,1998.pp.40-46.

[4] Said Ibrahim, «Relations Civilo-Militaires au Maroc : Le facteur international révisé», **Politique Étrangère**, 2007/3 (Automne). P.590.

[5] Samuel P. Huntington, The Solider And The State (The Theory And Politics Of Civil-Military Relations), Harvard University Press, 1957. pp. 17-19.
[6] Samuel P. Huntington, Op Cit. p, 11.
[7] Pascal Vanesson, «Vers Une Profession Militaire : L'institution militaire en crise», **Agir**, Numéro 8, 2001. pp. 163-165.
[8] شادية فتحي، "العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية" **مجلة النهضة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد 04، 2006، ص.ص.09-11.
[9] حياة رويبح، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018/2017.ص. 69.
[10] حياة رويبح، مرجع سابق. ص.82.
[11] Hugo Loiseau, Op.Cit. P. 29.
[12] Rebecca.L. Schiff, «Concordance Theory: Targeted Partnership and counter insurgency strategy» , Armed **forces and society Vol** 38, 2012. pp. 325-327.
[13] Douglas. L.Bland, «A Unifed Theory Of Civil-Military Relations», **Armed Forces And Society**, Vol 26, 1999.pp. 14-16.
[14] نبيل سرور، "المؤسّسة العسكرية الصينية وحماية إنجازات حقبة الإصلاح والانفتاح"، مجلة الدفاع الوطني، ع. 93، جويلية 2015، على الرابط: https://www.lebarmy.gov.lb/ar، تاريخ الاطلاع: 2019/03/17.
[15] "الجيش الصيني.. أكبر جيوش الأرض"، **موسوعة الجزيرة**، تاريخ الاطلاع: 2019/03/17، على الرابط: https://bit.ly/2J28Iuv.
[16] المكان نفسه.
[17] نبيل سرور، مرجع سابق.
[18] محمد الصبحي وآخرون، التاريخ المعاصر. الجزائر، ص.147.
[19] إسراء أحمد إسماعيل، العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي (دراسة مقارنة بين مصر والجزائر)، ط.1. القاهرة: المكتب العربي للمعرف، 2017. ص. 27.
[20] ناديا حلمي، "تدخل الجيش في الحياة السياسية بين الخبرتين الصينية والمصرية"، **شؤون الأوسط**. ع. 146 (أيلول 2013)، ص. 101.
[21] نجيم حذفاني، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون (فترة ما بعد الحرب الباردة)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011. ص. 43.
[22] Jean-Pierre Cabestan, Le système politique chinois. Paris : Presses de Sciences Po, 2014. P. 371.
[23] نبيل سرور، مرجع سابق.
[24] Jean-Pierre Cabestan. Op.Cit. P.371.
[25] نبيل سرور، مرجع سابق.
[26] الجيش الصيني.. أكبر جيوش الأرض، مرجع سابق.
[27] نجيم حذفاني، مرجع سابق. ص ص. 44-45.
[28] اللجنة العسكرية المركزية، إذاعة الصين الدولية، على الرابط: https://bit.ly/2QvQLsk، تاريخ الاطلاع: 2019/03/17.
[29] Jean-Pierre Cabestan, Op.Cit. p.369.
[30] Henri Eyraud, «L'armée chinoise au cœur du système», **Pouvoirs**, N°81, Avril 1979. pp.47-48.
[31] Henri Eyraud, Op. Cit. P.48.
[32] نبيل سرور، مرجع سابق.
[33] Jean-Pierre Cabestan, Op.cit. P.369.

* يمثل العسكر نسبة 9٪ من أعضاء المجلس الوطني لنواب الشعب، ويشغلون 20.5٪ من مقاعد الحزب في اللجنة المركزية، و12.9٪ من المقاعد البديلة.

[34] Jean-Pierre Cabestan, Op.cit. P.377.
[35] Ibid. P. 379.
[36] Henri Eyraud, Op.Cit .P.58.
[37] Jean-Pierre Cabestan, Op. Cit .P.378.
[38] Ellis Joffe,"Party-Army Relations in China: Retrospect and Prospect", In David Shambaugh (ed.), China's Military in Transition (Oxford: Clarendon Press, 1997). P. 299.

[39] شي جي بينغ حول الحكم والإدارة، (دار النشر باللغات الأجنبية: بكين، 2014)، ص ص. 231-232.

[40] محمد السعيد، مرجع سابق.

[41] كريستين غانيس، تيموثي آر هيث، كورتيز إي كوبر، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي: الاستراتيجية العسكرية واستراتيجية الأمن القومي، ومفاهيم الردع، والقدرات القتالية. كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2016. ص.42.

[42] محمد السعيد، مرجع سابق.

[43] كريستين غانيس، تيموثي آر هيث، كورتيز إي كوبر، مرجع سابق، ص. 43.

قائمة المراجع:

أولا / مراجع باللغة العربية:

أ-الكتب:

1-إسراء أحمد إسماعيل، العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين مصر والجزائر، المكتب العربي للمعرف، القاهرة، 2017.

2-جاك وودز، الجيوش والسياسة (ترجمة: عبد الله عبد الحميد)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.

3-شي جي بينغ حول الحكم والإدارة، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، 2014.

4-كريستين غانيس، تيموثي آر هيث، كورتيز إي كوبر، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي: الاستراتيجية العسكرية وإستراتيجية الأمن القومي، ومفاهيم الردع، والقدرات القتالية، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2016.

ب- الرسائل الجامعية:

1-حياة رويبح، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية، أطروحة دكتوراه، علاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018/2017.

2-نجيم حذفاني، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون(فترة ما بعد الحرب الباردة)، مذكرة ماجستير، الدراسات الآسيوية، جامعة الجزائر 3، 2011.

ج- المقالات في المجلات:

1-شادية فتحي، "العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية" مجلة النهضة، جامعة القاهرة، العدد 04، 2006.

د- المقالات على مواقع الانترنت:

1-"الجيش الصيني.. أكبر جيوش الأرض"، موسوعة الجزيرة، تاريخ الإطلاع: 2019/03/17، على الرابط: https://bit.ly/2J28Iuv.

2-محمد السعيد، "قبضة "شي" الحديدية.. كيف خضع الجيش الصيني للحزب الشيوعي؟" 2017/08/13. تاريخ الإطلاع: 2019/03/19، على الرابط: https://bit.ly/33DaE6q.

3-نبيل سرور، "المؤسّسة العسكرية الصينية وحماية إنجازات حقبة الإصلاح والانفتاح"، مجلة الدفاع الوطني، ع. 93، جويلية 2015، تاريخ الإطلاع: 2019/03/17، على الرابط: https://www.lebarmy.gov.lb/ar.

ثانيا / مراجع باللغة الأجنبية:

A. **Ouvrages** :

1 - Ellis Joffe, 'Party-Army Relations in China: Retrospect and Prospect,' in David Shambaugh (ed.), China's Military in Transition, Oxford, Clarendon Press, 1997.

2 - Jean Pierre, Cabestan, Le système politique chinois. Paris : Presses de Sciences Po, 2014.

3 - Samuel P. Huntington, The Solider And The State (The Theory And Politics Of Civil-Military Relations), USA, Harvard University Press.1957.

B. **Revues:**

1 - Douglas.L. Bland «A Unifed Theory Of Civil-Military Relations », Armed Forces And Society, Vol, 26, 1999.

2 - Jean Joana, Marc Smyrel, «Civils et Militaires en démocratie », Revue Internationale de politique comparée, numéro 1, vol. 15, 2008.

3 - Henri Eyraud, «L'armée chinoise au cœur du système», Pouvoirs, N°81. Avril 1979.

4 - Hugo Loiseau, Analyses comparatives des relations civilo- militaire en Amèrique Latine, mémoire de grade Maitre, département sciences politique, universitè Laval.

5 - Pascal Vanesson, «Vers Une Profession Militaire : L'institution militaire en crise » Agir, Numéro 8, 2001.

6 - Rebecca. L. Schiff, « Concordance Theory: Targeted Partnership and counter insurgency strategy», Armed forces and society, Vol 38, 2012.

7 - Said Ibrahim, « Relations Civilo-Militaires au Maroc : Le facteur international révisé», Politique Étrangère, 2007/3 (Automne).